| | |
|---|---|
| **الإسم :** قورين حاج قويدر | **الهيئة المستخدمة:** جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف |
| **الرتبة العلمية:** أستاذ مساعد (أ) | **الهاتف المحمول:** 0551 79 35 52<br>**الفاكس:** 027 72 19 77<br>**البريد الإلكتروني:** gourinehadj@gmail.com |
| **محور المشاركة:** المحور الخامس | |


# الحوكمة المحاسبية في الجزائر في ظل نظام المحاسبة المالية الجديد ودورها في النهوض بالسوق المالي


**ملخص باللغة العربية:**

تعتبر الأنظمة المحاسبية من الأدوات الأساسية التي توفر المعلومات المحاسبية الضرورية للأسواق المالية. لذا يجب أن تتصف المعلومات المالية والمحاسبية المقدمة بالشفافية والمصداقية والتي تمكن من تحقيق الحوكمة المحاسبية في الأسواق المالية، لذا تسعى الجزائر إلى تطوير السوق المالية من خلال تبني نظام محاسبي مالي جديد يتماشى والمتغيرات الدولية و فق المعايير المحاسبية الدولية، يمكنها من النهوض بقطاع السوق المالي الذي أصبح من المكونات الأساسية لاقتصاديات مختلف الدول، من خلال جلب المستثمر الأجنبي الذي كان يلاقي صعوبات مع النظام المحاسبي القديم و إرغام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على تقديم معلومات تمتاز بالشفافية والمصداقية تبين الوضعية المالية الحقيقية لها، وتحفيزها على المشاركة وتفعيل السوق المالي، وكذا تحفيز مختلف المتعاملين في السوق المالية من خلال تقليل المخاطر المتعلقة بالمعلومات المالية والمحاسبية.

**ملخص باللغة الانجليزية:**

Accounting systems are essential tools that provide accounting information necessary for the financial markets. Must therefore be characterized by financial and accounting information provided by transparent, credible and enabling the realization of governance, accounting in the financial markets, so Algeria is seeking to develop the financial market through the adoption of financial accounting system a new line with the international changes and agreed that international accounting standards, enabling it to promote sector financial market become the basic components of the economies of various countries, by bringing the foreign investor who had had difficulties with old accounting system and force the economic institutions of Algeria to provide information on a transparent and credible showing financial position of the real her, and encouraging them to participate and to activate the financial market, as well as stimulate the various players in the financial market by reducing the risks related to financial information and accounting.


bensaidamineyolasite.com

**مقدمة:**

تحاول الجزائر في السنوات الأخير تبني نظام محاسبي جديد يتوافق والمتطلبات الدولية، كأحد الأساليب لتسهيل المعاملات الدولية، التي تفق اختلاف الطرق المحاسبية حجر عثرة أمامها، والتي في الكثير من الأحيان هناك صعوبة في التأقلم والتعامل مع نظام المحاسبية لبلد ما خاصة إذا كان هذا النظام أقل تطورا مثل ما هو الحال بالنسبة للجزائر، كما تسعى الجزائر من خلال هذا النظام إلى تطوير نظام الحوكمة المحاسبية، من نظام كان يعتمد على أسليب تقليدية مبنية على أسس وطنية تتوافق والنظام الموجه إلى أسس ومعايير دولية تمكن من تحقيق الشفافية والمصداقية للمعلومات المالية والمحاسبية المقدمة من طرفة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، الموجهة خاصة للأطراف الخارجي ولعل أهمها الأسواق المالية التي تعتبر المعلومات المحاسبية الصادقة والشفافة من بين المدخلات الأساسية وعلى مدا صحتها وسلامتها تتوقف مصداقية السوق المالية أمام المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب.

ومن أجل دراسة هذه الورقة بشيء من الموضوعية والدقة سوف نعمد إلى تقسيمها كما يلي:

**المحور الأول:** المفاهيم الأساسية حول نظام المحاسبة المالية والمعايير المحاسبية الدولية.

**المحور الثاني:** العلاقة بين حوكمة المعلومات المحاسبية وسوق الأوراق المالية

**المحور الثالث:** دور نظام المحاسبة المالية الجديد في تحقيق نظام الحوكمة المحاسبية للنهوض بالسوق المالية في الجزائر.

## المحور الأول: الإطار التصوري لنظام المحاسبة المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية

يشكل النظام المحاسبي المالي خطوة هامة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر في ظل متطلبات اقتصاد السوق وعولمة الاقتصاديات باعتبار أن هذه المعايير تستجيب لمتطلبات العولمة الاقتصادية، عكس المخطط الوطني للمحاسبة والذي يستجيب لمتطلبات إدارية وجبائية والاقتصاد المخطط.

### أولا- مفهوم، مجال وأهداف تطبيق النظام المحاسبي المالي في الاقتصاد الجزائري

**1- مفهوم نظام المحاسبة المالية:** لقد جاء القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، يتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر في الجريد الرسمية العدد 47 ليحدد لنا مفهوم المحاسبة المالية وإطارها التصوري والذي ينص في مواده (3، 6، 7، 8، 9) على أن :

" المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، وتنسيقها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية[1]."

ويتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة ولاسيما[2]:

(محاسبة التعهد. استمرارية الاستغلال. قابلية الفهم. الدلالة. المصداقية. قابلية المقارنة. التكلفة التاريخية. أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر.)

bensaidamine.yolasite.com

ويشكل الإطار التصوري للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعـــايير المحاســـبية وتأويلهـــا واختيـــار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجـــة بموجب معيار أو تأويل.

** يعرف الإطار التصوري[3]:

(مجال التطبيق. المبادئ والاتفاقيات المحاسبية. الأصول والخصوم والأمـــوال الخاصـــة والمنتجـــات والأعباء. يحدد الإطار التصوري للمحاسبة المالية عن طريق التنظيم.)

** وتحدد المعايير المحاسبية[4]:

(قواعد تقييم وحساب الأصول والخصوم والأعباء. محتوى الكشوف المالية وكيفية عرضـــها .تحديـــد المعايير المحاسبية عن طريق التنظيم.)

وتسجل المعلومات الناتجة عن نشاطات الكيان في حسابات تحدد مدونتها ومضمونها وقواعد سيرها عن طريق التنظيم[5].

كما صدر القرار في 26 يوليو 2008 الذي نشر في الجريدة الرسمية الصادر فـــي 25 مـــارس 2009 العدد 19، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضـــها وكـــذا مدونـــة الحسابات وقواعد سيرها[6].

وبموجب المادة 42 تلغى ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ كـــل الأحكـــام المخالفـــة لاسيما الأمر رقم 75-35 المؤرخ في 29 أبريل 1975 و المتضمن المخطط الوطني للمحاسبة[7].

**2- أسباب الانتقال من المخطط الوطني للمحاسبة PCN إلى النظام المالي المحاسبي SCF:** كان من الضروري القيام بتعديلات جوهرية على المخطط الوطني المحاسبي بسبب جملة من النقائص التي سجلت أثناء تطبيقه، وأهمها:

**أ-: أسباب محاسبية:** إصلاح النظام المحاسبي الجزائري جاء نتيجة للتغيرات التي حدثت على الساحة الاقتصادية للبلاد، كالتوجه نحو اقتصاد السوق و الشراكة الأوروبية و المفاوضات من أجل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة .

- المحاسبة تقنية تهتم بجمع المعلومات و تبويبها و تحليلها في شكل جداول شاملة، كالترجمة للأحداث الاقتصادية على مستوى المؤسسة في شكل عددي و بصفة دورية، فيجب أن تكون هذه الأداة في مستوى هذه الترجمة.
- إيجاد إطار محاسبي يستجيب للمعايير الدولية في ظل الانفتاح على الأسواق الخارجية ورأس المال الأجنبي و تحرير الأسعار و إنشاء بورصة الجزائر.
- الحاجة إلى معلومات محاسبية تأخذ بعين الاعتبار عدة معطيات:
  - طرق التقييم المحاسبي، التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية.
  - توفير المعلومات غير المالية مثل المعطيات الخاصة بالإنتاج و علاقات المؤسسة وتحديد نتائج المؤسسة و توزيع الأرباح.
  - توفير المعلومات التقديرية لإعطاء بعد مستقبلي لنشاط المؤسسة.

bensaidamine.yolasite.com

- إيجاد إطار محاسبي يتميز بمجموعة من الأدوات المهيكلة في شكل مبادئ أساسية مرتبطة مع بعضها البعض، حتى يسمح بالتوحيد و التنسيق المحاسبي.

**ب- الأسباب المالية**

- الإصلاحات تأتي استجابة لحاجيات متعاملين جدد، مع المؤشرات الاقتصادية للشركات الجزائرية مع فتح مجال للاستثمار الأجنبي، و هم حاليا على رأس قائمة مستعملي القوائم المالية.
- إيجاد أداة مكيفة مع الواقع الجديد للمؤسسة الجزائرية للمحافظة على ارتباطاتها الجديدة وتلبية احتياجات المستخدمين الجدد للمعلومة المالية.
- الحاجة إلى معلومات محاسبية و مالية ذات نوعية تساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة على مستوى المؤسسة الاقتصادية و على مستوى المتعامل معها .
- توحيد القوائم المالية و نوعيتها إذ يجب أن يتم إعدادها لتقديمها للمستثمرين و المقرضين ومختلف الأطراف المستخدمة لها، من أجل إعطاء الثقة في التعامل لهؤلاء المتعاملين.
- إعداد معايير محاسبية مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية بهدف إعداد تقارير مالية متجانسة.

**3- مجال تطبيقه النظم المحاسبي المالي:** حسب ما تنص المادة (2) من القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي وتطبق أحكامه على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها[8].

ويستثنى من تطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويين الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.

و تلزم الكيانات الآتية بمسك المحاسبة المالية[9]:

- المؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
- التعاونيات.
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية ، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.
- وكل الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعون لنظام المحاسبة المالية بموجب نص قانوني أو تنظيمي.
- كما يمكن كذلك للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة[10]

**4- أهداف النظام المحاسبي المالي الجديد:** من أهداف النظام المحاسبي الجديد ما يلي:

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق والأنظمة المحاسبية الدولية وفق المعايير المحاسبية الدولية.
- الاستفادة من تجربة الدول المتطورة في تطبيق هذا النظام.
- الاستفادة من مزايا هذا النظام خاصة من ناحية تسيير المعاملات المالية والمحاسبية والمعالجة المختلفة.

bensaidamine.yolasite.com

- تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات في الدول الأجنبية باعتبار أن نظام (IFRS/IAS) هو نظام دولي يلائم كل الكيانات الدولية التي تخضع له.
- تسهيل العمل المحاسبي للمستثمر أجنبي أملا في جلبه إلى الجزائر من خلا تجنيبه مشاكل اختلاف الطرق المحاسبية.
- العمل على تحقيق الرشادة من خلال الوصول إلى الشفافية في معالجة ومسك والرقابة وعرض المعلومات، وهذا ما تنص عليه المادة 10 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في25 نوفمبر 2007، يتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر في الجريد الرسمية العدد 47. والتي تنص على: " أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصداقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها.
- محاولة جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية.
- تعزيز مكانة وثقة الجزائر لدى المنظمات المالية والتجارية العالمية .
- تحديد طبيعة وقواعد إعداد القوائم المالية وفق المعايير الدولية.
- العمل ترسيخ أسس الحكم الراشد في المؤسسات (حوكمة الشركات).
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية، الأداء وتغيرات الوضعية المالية في المؤسسة.
- التمكين من القابلية للمقارنة للمؤسسة نفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي.
- المساعدة على نمو مردودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير.
- تسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين والمساهمين والمتعملين الآخرين حول مصداقيتها وشرعيتها وشفافيتها.
- المساعدة في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق المالي.
- نشر معلومات كافية وصحيحة، موثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم.
- المساعدة في إعداد الإحصائيات والحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال معلومات تتسم بالموضوعية والمصداقية.
- توفر ترقية للتعليم المحاسبي والتسيير ترتكز على قواعد مشتركة.
- يسمح بالتسجيل بطريقة موثوق بها وتشمل مجموع تعاملات المؤسسة بما يمكن من إعداد التصاريح الجبائية بموضوعية ومصداقية.
- يتوافق النظام الجديد كلية مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح بتدنية تكاليف تسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط.

**ثانياً-آثار النظام المحاسبي المالي على مهنة المحاسبة والحوكمة في الجزائر**

**1- متطلبات تحضير مهنة المحاسبة:** من أجل تحضير مهنة المحاسبة لعملية تطبيق المعايير المحاسبية الجديدة يتطلب القيام بما يلي[11]:

bensaidamine.yolasite.com

- تكوين ممتهني المحاسبة والمحاسبين والإطارات المحاسبية في المؤسسات على المعايير المحاسبية الجديدة.
- مباشرة تكوين وتأطير الطلبة و المتربصين حول المعايير الجديدة و تنظيم دوري لامتحانات مهنية و تنظيم أيام دراسية و تظاهرات ومؤتمرات .
- فتح مهنة المحاسبة على المنافسة مع الممتهنين الأجانب خاصة مع المكاتب الكبيرة للاستشارة والتدقيق، و السماح لهذه المكاتب بالتأثير و المصادقة على الحسابات، و وضع الاستراتيجيات الواجب إتباعها من أجل وضع مهنة المحاسبة للتكيف مع البيئة الاقتصادية العالمية، بغرض الوصول إلى الهدف المتمثل في ضمان أن المحاسبيين الجزائريين بإمكانهم تعظيم تنافسية مؤسسات الجزائرية في السوق الدولي.
- الانخراط و المشاركة في برامج الاتحاد الدولي للمحاسبين و هي الهيئة التي تصدر المعايير الدولية الخاصة بالمراجعة و التدقيق، إضافة إلى تشجيع ظهور تعاون بين مهني المحاسبة الجزائريين و الدوليين لاسيما الأوربيين، حيث أن العولمة و تحرير أسواق رأس المال لهما دلالات ضمنية للمحاسبين والمدققين و لا يجب فقط أن يكون مجهزين للعمل في هذه الأسواق و لكن يجب عليهم أيضا العمل بكفاءة، كما تتطلب العولمة أن يكون مؤهل محاسبي واحد أو أكثر قابل للنقل عبر الحدود الوطنية.

**2- تكييف مستوى التعليم المحاسبي:** التعليم المحاسبي في الجزائر يبقى متأثر بطبيعة المحاسبة كتقنية لمجموعة من الحسابات و وسيلة للإثبات، لكن مع المعايير الدولية المحاسبية تغيرت طبيعة و تعريف المحاسبة و أهدافها، و أصبحت لها أهمية كبيرة ومفيدة في اتخاذ القرارات للمستعملين و أصبحت لها قواعد تسجيل و تقييم جديدة وفق إطار تصوري يستجيب لنظرة اقتصادية، و يستوجب هذا التغيير على ممتهني المحاسبة، القيام بتكوين خاص ليكونوا جاهزين بداية من سنة 2010، و نفس الشيء للأساتذة و هيئات التعليم و التكوين المحاسبي، و يتم ذلك العمل على زيادة الثقافة المحاسبية للمدرسين و المهنيين ، و كذلك لدى المستثمرين و صناع القرار من أجل فهم أكبر للمعايير الجديدة و للقوائم المالية الصادرة بها عن مختلف الشركات خاصة مع وجود معطيات جديدة لم تكن موجودة من قبل مثل القيمة العادلة، القيمة القابلة للتحصيل، الخسارة في القيمة، الإطار التصوري، مما يستدعي الإلمام بها و بكل ما من شأنه تقريب وفهم المعايير الدولية للمحاسبة للأجيال الدارسة للمحاسبة و ممتهنيها، بتدريس الأدبيات الخاصة بمهنة المحاسبة.

## المحور الثاني: العلاقة بين حوكمة والمعلومات المحاسبية وسوق الأوراق المالية

يشكل الحكم الراشد للمؤسسة أهم الموضوعات التي تستقطب اهتمام الجزائر في الوضع الراهن، حيث أصبح أولوية وطنية وإستراتيجية .ومرد ذلك، يعود للحاجة الماسة والمتنامية لمؤسساتنا قصد توطيد قدراتها التنافسية الداخلية للفوز برهانات وتحديات سوق مفتوح ومتطورة، باعتبار المكانة التي نأمل أن تحتلها كمحرك لخلق الثروة خارج المحروقات وإحداث مناصب شغل دائمة.

bensaidamineyolasire.com

**أولاً- مفهوم الحوكمة:** تعريف الحوكمة حسب ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر، 2007: أنها عبارة عن فلسفة تسييريه ومجموعة من التدابير العملية الكفيلة، في آن واحد، لضمان استدامة وتنافسية المؤسسة بواسطة[12]:

- تعريف حقوق وواجبات الأطراف الفاعلة في المؤسسة .
- تقاسم الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة على ذلك.

وبصفة عامة، فإن فحوى وتدابير الحكم الراشد للمؤسسة مدونة ضمن ميثاق يشكل مرجع لجميع الأطراف الفاعلة في المؤسسة.

ومن بين مشاكل الحوكمة المؤسسة الجزائرية[13]:

**أ- كيف يمكن تحسين علاقة المؤسسة بالبنك ؟ :** ثمة مشكلة واسعة الانتشار حيث تشكي العديد من المؤسسات من صعوبة الحصول على قرض بنكي، في حين، ترثى البنوك عادة ضعف رأسمال هذه المؤسسات، أو حساباتها (السابقة أو المتوقعة) التي لا تعكس الحقيقة الاقتصادية لهذه الأخيرة. وتهتم قواعد الحكم الراشد للمؤسسة بصحة الحسابات وارتباطها بحقيقة اقتصادية وكذا زيادة شفافية المؤسسة للعميل المصرفي سواء على الصعيد التاريخي أو التوقعي.

**ب- كيف يمكن جذب مستثمرين خارجيين إلى النواة الأولية للمؤسسة التي غالبا ما تكون عائلية ؟**

يطرح موضوع البحث عن شركاء خارجين عن نواة المساهمين، الأولية التي تكون عائلية غالبا، مشكلة الحذر المتبادل من الطرفين.

في الجزائر، ليس هناك تجميع كاف لتجارب ناجحة تخص تجارب في فتح رأس المال، بالنظر إلى الحذر الذي يبديه أقلية المساهمين الذين يخشون فقدان حكمهم في المراقبة اللازمة لتسيير المؤسسة بالنظر إلى المساهمين الغالبين.

يلتزم ملاك المؤسسات بتحديد الشروط المناسبة لوضع الثقة في المستثمرين الخارجين والمحافظة غلى حقوقهم، بواسطة التطبيق الصارم لمبادئ الحكم الراشد المكرسة في هذا الشأن.

**ج- كيف يمكن للمؤسسة من إقامة علاقة ثقة مع الإدارة الجبائية؟:** توضع مع الوقت علاقة حذر لدى المؤسسة الجزائرية، ومنها الخاصة، من الإدارة الجبائية .واقتنع الكثير من رؤساء المؤسسات بضرورة وجود علاقة نزيهة وشفافة مع هذه الإدارة وعليه، يعد الجهد المبذول، من أجل شفافية ونزاهة الحسابات، عنصرا أساسيا يسمح للمؤسسة من بناء مستقبلها بطريقة أكثر صفاء، مقابل إجراءات الدعم التي تتخذها السلطات العمومية في هذا الشأن.

**د- كيف يمكن توضيح العلاقة بين المساهمين ؟:** تعرف الكثير من المؤسسات نزاعات داخلية بين المساهمين والتي تعطي حركة « الجمعية » مفهوما سلبيا .على الرغم من أن « الجمعية » لفكرة حضارية وهي ممر لابد منه للمقاول الراغب في توسيع مؤسسته، و هي عصر حيوي لنمو المؤسسة وكذا تحديد قواعد تصرف المساهمين،لا سيما فيما يخص الحقوق والواجبات و حماية المساهمين الصغار.

**و- كيف يمكن توضيح العلاقات بين المساهمين والمسيرين الغير مساهمين ؟:** إن قبول المسيرين التنفيذيين الغير مساهمين، وفضلا عن ذلك، ليسوا أعضاء نواة العائلة المؤسّسة، أدى لخلق وضعية جديدة في العديد من المؤسسات.

bensaidamine.yolasite.com

**ه- كيف يمكن توضيح المسؤوليات داخل الفريق التنفيذي؟:** تعاني العديد من المؤسسات من تمييع المسؤوليات أو تركيزها المبالغ فيه : وتحمل هذه الوضعيات إلي زرع بذور الأزمات الداخلية والمنازعات، سواء لدى الفريق التنفيذي أو بين هذه الأخيرة والمساهمين على حد سواء( سواء شغلوا مناصب تنفيذية أم لا.) إن تبني قواعد الحكم الراشد للمؤسسة سيسمح بتحديد أفضل للمسؤوليات التنفيذية، وخاصة، بوضع تنظيم ومخطط هيكلي وضبط الصلاحيات و التقسيم الدقيق للوظائف.

**ثانياً- انعكاسات جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات على سوق الأوراق المالية:**

إن الأثر المباشر من تطبيق حوكمة الشركات هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية وذلك نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لجودة هذه المعلومات والذي يقوم على مجموعة من المعايير، كما تم إيضاحه في المبحث السابق ،علاوة على ذلك فهناك تأثير لهذه المعلومات سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة على سوق الأوراق المالية، وذلك كما سيتضح فيما يلي:

**1- أثر المعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية:** يتفق الكثير من الكتاب والباحثين بأن هناك تأثير مباشر وصريح للمعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية سواء من جانب تأثيرها على المستثمرين – الحاليين والمرتقبين – في اتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة مثل قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية أو قرار التخلص منها أو الدخول في استثمارات جديدة ، أو من جانب تأثير على أسعار أو العائد على الأسهم أم من جانب تأثيرها على حجم التداول وتنشيط حركة سوق الأوراق المالية أو غير ذلك[36]0

بجانب ذلك فقد أشار كل من Jones ,Selva, Capstaff بأن المعلومات الموجودة في التقارير والقوائم المالية هي من أهم المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة- مثل مخاطر معدل الفائدة، مخاطر السوق ، مخاطر السيولة ، مخاطر سعر الصرف ، مخاطر الإدارة ، مخاطر الأعمال- والتنبؤ بها[14].

بالإضافة إلى ذلك، فإن مدخل التحليل الأساسي لتحليل القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية يعتمد على فرض رئيسي مؤداه أن لكل ورقة مالية من الأوراق المتداولة في السوق، قيمة حقيقية يمكن الوصول إليها من خلال دراسة المعلومات المحاسبية المتاحة عن الوحدة الاقتصادية مثل العائد المحاسبي ومعدل التوزيعات ومعدل النمو وبعض النسب المحاسبية.

كما أن أثر المعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية له شقان[15] :

**الأول:- الدور التيسيري :** وذلك عن طريق إمداد المستثمرين بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في البورصة قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وترشيد ذلك القرار.

**الثاني :- الدور التأثيري:** على وظيفة إدارة محفظة الأوراق المالية بشكل يحقق التوازن المطلوب بين الخواطر والعوائد ، بما يحقق للمستثمرين الربحية المستهدفة ويحفظ لسوق الأوراق المالية التوازن بقدر الإمكان . لذا فإن الباحث يشير هنا إلى بعض الملاحظات وهي:

1- إن معظم الدراسات السابقة اهتمت بمكونات المعلومات المحاسبية مثل الإعلان عن توزيعات الأرباح ومقاييس الربحية ومقاييس التدفقات النقدية ومقاييس السيولة والمخاطر المالية وعلاقتها

bensaidamine.yolasite.com

بالمتغيرات المختلفة لسوق الأوراق المالية مثل حجم التداول أو العائد المتوقع على الأوراق المالية أو أسعار الأوراق المالية .

2- أن هناك دراسات أخرى اهتمت بنوعية السياسة المحاسبية المستخدمة وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية ، مشيرة إلي أن النظريات المثالية في المحاسبة والتي تعتمد على أن التقارير المحاسبية هي المصدر الوحيد للمعلومات المتداولة في سوق الأوراق المالية بالإضافة إلي المرونة المعطاة لمديري الوحدات الاقتصادية في اختيار الطرق والسياسات المحاسبية البديلة ، قد تؤدي إلي وجود معلومات محاسبية تعمل علي تضليل سوق الأوراق المالية .

3- أن دور المعلومات المحاسبية في التأثير على الأوراق المالية يعتمد على مستوى الكفاءة التي يتمتع به هذا السوق بالإضافة إلى نوعية هذه الكفاءة وهل هي كفاءة تبادلية أم كفاءة تشغيلية أم كفاءة هيكلية أم جميعها معاً كما أنه من أهم الأركان التي ترتكز عليها كفاءة سوق الأوراق المالية هو وجود نظام فعال للمعلومات المحاسبية تتدفق من خلاله المعلومات المناسبة في الأوقات المناسبة وبالتكلفة المناسبة والتي تمكن المستثمرين من اختيار أفضل البدائل المتاحة للاستثمار.

4- قد يؤدي الجمود التفسيري للمعلومات المحاسبية سواء كان الجمود قوي المستوى أو ضعيف المستوى ، إلى عدم القدرة على إدراك العلاقة الحقيقية بين المعلومات المحاسبية وسوق الأوراق المالية.

لذا فإن النقاط السابقة قد تحد من دور المعلومات المحاسبية وتأثيرها سواء المباشر أو غير المباشر على تنشيط سوق الأوراق المالية وزيادة حركة التداول وأسعار الأسهم به ، ما لم تتوفر في هذه المعلومات مستوى الجودة المطلوب ، لذا أشار Barth[16] إلى أهمية خاصية التوقيت الملائم عند الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وأثرها على أسعار الاستثمارات المالية، كما أشار كاتب أخر[17] : بأن تأخير نشر المعلومات وعدم دقتها والتحيز في عرضها وعدم اعتمادها على مبادئ ومعايير محاسبية متفق عليها يحدث تأثير سلبي على سلوك المستثمر ويؤثر في درجة المخاطر التي يرغب في تحملها وفقاً لظروفه . يضاف إلى ذلك إن القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية سواء السنوية أو الفترية لها دور فعال في التأثير على سلوك المستثمر في سوق الأوراق المالية.

**2- حوكمة الشركات وسوق الأوراق المالية[18]:**

**الشكل (1): العلاقة بين حوكمة الشركات والمعلومات المحاسبية وسوق الأوراق المالية**

bensaidamine.yolasite.com

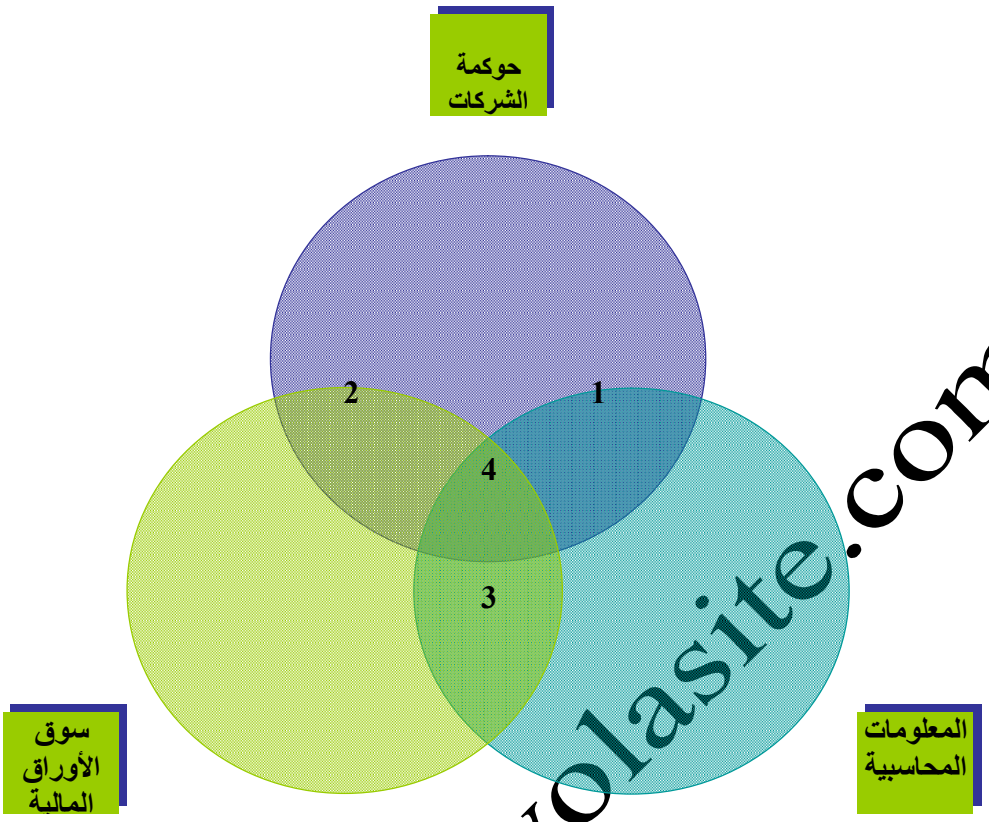


bensaidamine.yolasite.com

يلاحظ علي الشكل السابق ما يلي :

أن المنطقة رقم(1) تمثل الدور المتبادل بين كل من حوكمة الشركات وبين المعلومات المحاسبية المنطقة رقم(2) الأثر المتبادل بين تطبيق حوكمة الشركات وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية، أما المنطقة (3) فإنها تمثل الأثر المتبادل بين المعلومات المحاسبية وسوق الأوراق المالية ، في حين تمثل المنطقة رقم (4) وهي منطقة الأداء المتميز وتوازن المصالح وهي محل اهتمام الباحث لأنها نقطة التقاء وترابط العناصر الثلاثة والتي تتمثل في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات وما ينتج عنها من توفير المعلومات المحاسبية .

**3- حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية وسوق الأوراق المالية :** اتضح من الأجزاء السابقة الأثر الواضح للمعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية ، كما اتضح أن توفر جودة المعلومات المحاسبية يساعد في القضاء على سلبية هذه المعلومات في القيام بدورها تجاه تنشيط حركة سوق الأوراق المالية ، كما اظهر الباحث في المبحث السابق أن جودة المعلومات المحاسبية التي حرص الكاتب على تحققها في غياب الحوكمة اقتصرت على توفير خصائص المعلومات المحاسبية ،

في حين أن الالتزام بتطبيق الحوكمة أدى إلى شمول مفهوم جودة هذه المعلومات بحيث أصبحت تتضمن مجموعة من المعايير المتعددة التي تسعى الحوكمة إلى توفيرها في هذه المعلومات ، لذا فإن تحقيق جودة المعلومات المحاسبية بمفهومها الشامل في ظل الحوكمة سوف ينعكس على الجوانب المختلفة لسوق الأوراق المالية وذلك كما يظهر بالشكل التالية[19] :-

**الشكل رقم (2): حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية وسوق الأوراق المالية**

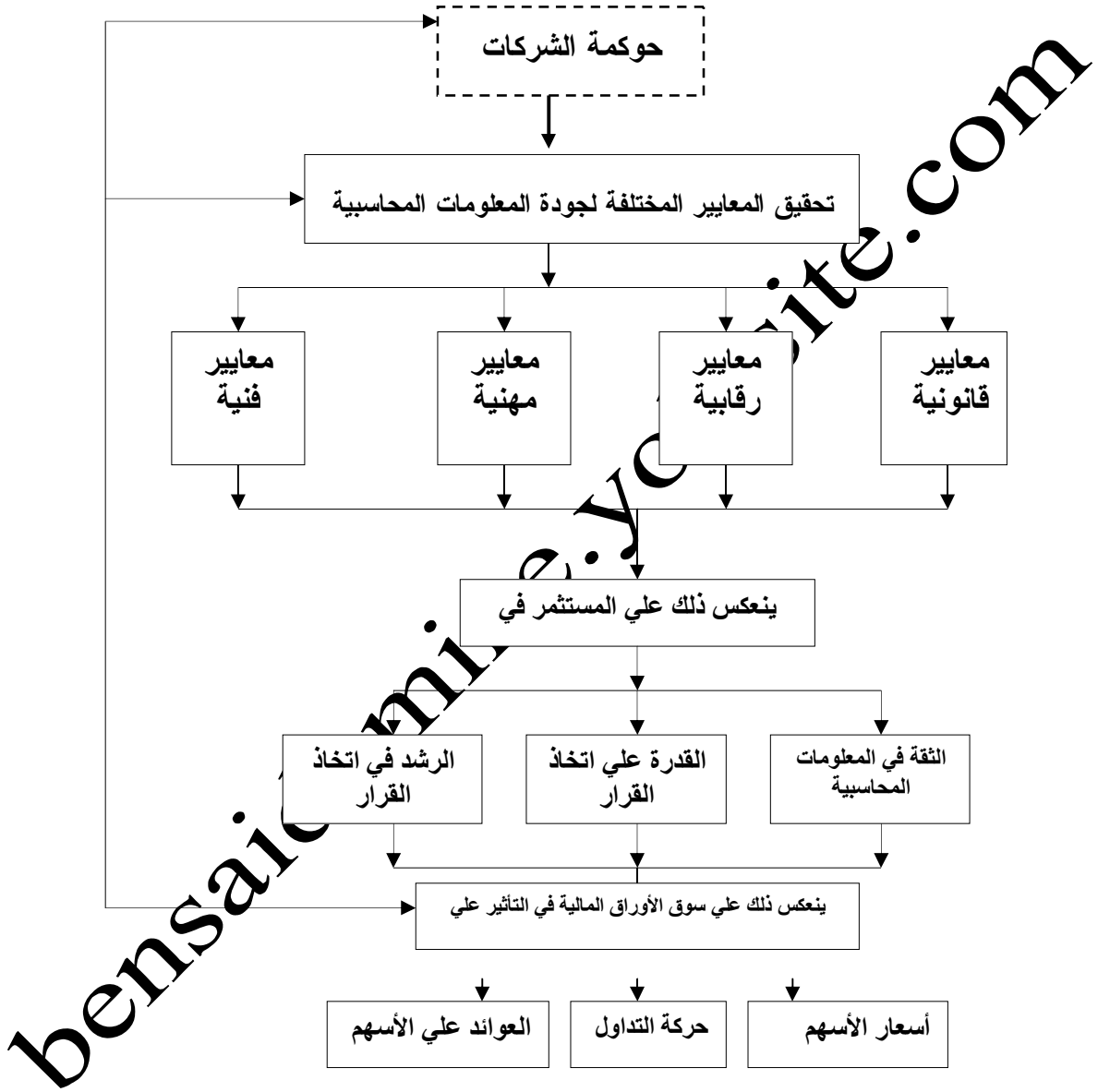


bensaidmiloud.yoo site.com

## المحور الثالث: دور نظام المحاسبة المالية الجديد في تحقيق نظام الحوكمة المحاسبية للنهوض بالسوق المالية في الجزائر.

**أولاً- معوقات تطبيق نظم المحاسبة المالية في الحوكمة.**

**1- البيئة المؤسساتية:** من التحديات التي تواجه تطبيق هذا النظام في الجزائر نجد:

- صعوبة التخلي على النظام القديم الذي تأصل وتجذر في المؤسسات الاقتصادي ولدى المحاسبين والخبراء والأكاديميين لمدة جيل كامل أي 34 سنة ( منذ 29 أبريل 1975).
- تكيف الأنظمة التسييرية لمختلف المؤسسات الخاضعة لهذا النظام مع النظام المحاسبي الحالي والتلاؤم مع نقائصه.
- من المعروف أن أنظمة التسيير في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ضعيفة جدا وغير متنوعة، والعمود الفقري للتسيير في هذه المؤسسات هو نظام المحاسبة العامة فكيف تستطيع هذه المؤسسات تغيير عمودها الفقري للتسيير بين عشية وضحاها.
- تدرب المحاسبين والخبراء على النظام المحاسبي الحالي لسنوات وعديدة وأتقنوه، وهناك من عمل به لمدة أكثر من 20 سنة فمن الصعب جدا التحول إلى نظام جديد وخاصة أنه من المفترض أن يتم تطبيق نظام المحاسبة المالية ابتداء من فاتح سنة 2010 ويتم إلغاء أحكام القانون 75-35.
- لا يوجد إطارات خبيرة بالنظام الجديد بل العديد من الخبراء والمحاسبين والطلاب والأكاديميين لا يعرفون عن هذا النظام الجديد أي شيء.
- لم يتم اعتماد هذا النظام الجديد في المراكز التدريبية لحد الآن مما يخلق العديد من المشاكل في تطبيق هذا النظام.
- من المعروف أن أي نظام جديد يأخذ عدة سنوات ليأتي أكله وهذا ما لا يصبر عليه المسيرين والمسؤولين في المؤسسات الاقتصادية.
- النظام الجديد هو نظام يهدف إلى تحقيق المصداقية والشفافية في مختلف الكشوف والقوائم المالية وهو تطبيق من تطبيقات الحكم الراشد أو ما يصطلح عليه بحوكمة الشركات، وهذا صعب تطبيقه في البيئة الاقتصادية والمؤسساتية الجزائرية بسبب انتشار ثقافة الفساد في مختلف قطاعات الاقتصاد وعلى رأسهم قطاع المؤسسات.
- تكون الأهداف المحاسبية السابقة راسخة في ذهنيات وعادات المحاسبين مما يحتاج إلى وقت كبير من اجل تغييرها.
- تغيير الذهنيات من المحاسبة كقائمة حسابات إلى المحاسبة كتطبيق مع أهداف وقواعد واتفاقيات.
- غياب الرابط بين المحاسبة والجباية، فهذا الاتصال يبرر بالرغبة في مراقبة المؤسسة وتفادي التهرب الجبائي وأهمية الجباية كمصدر للتمويل.
- ضعف التكوين والتدريب في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية .
- عدم مقدرة العديد من المؤسسات الجزائرية على تحمل نفقات التحول إلى النظام المحاسبي الجديد لأنه مكلف جداً.

bensaidamine.yolasite.com

- لم تكون هناك مرحلة انتقالية للنظام الجديد فكان من الضروري تحديد مرحلة انتقالية تتم فيها عمليات التدريب والتكوين الضروريتين رسكلة المحاسبين والخبراء والأكاديميين وإعداد الإطارات الملائمة لدخول في غمار النظام المحاسبي الجدي .
- غياب الرؤية الإستراتجية والتخطيط السليم للدخول في النظام المحاسبي الجديد الذي سوف ينجم عنه مشاكل كبير في التسيير وتعطل قطاع المؤسسات الاقتصادية.
- غياب البحوث والدراسات الاقتصادية حول نظام المحاسبة المالية .
- ضعف تكنولوجيا المعلومات والاتصال المستعملة في المؤسسات الاقتصادية، باعتبار أن نظام المحاسبة المالية نظام متطور يعتمد على عناصر التكنولوجيا خاصة تكنولوجيا المعلوماتية والاتصال.
- غياب القوانين التكميلية الداعمة لتطبيق هذا النظام مثل القوانين الجبائية.

**2- البيئة القانونية:** من أجل تطبيق نظام المحاسبة المالية الجديد في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يجب أولا توفير المحيط الضروري الذي يساعد على تطبيق هذا النظام لأنه لا يمكن أن يشتغل في معزل عن باقي الأنظمة الاقتصادية الأخرى فيجب تطوير مختلف القوانين الأخرى التي تعتبر الداعم الأساسي لهذا المعيار من أنظمة البنوك، أنظمة السوق المالي، النظام الجبائي ...الخ لأن الأنظمة و القوانين في الجزائر تعتبر من بين أهم المعوقات، ليس من حيث قلتها ولكن من حيث كثرتها وعدم تطبيقها.

**3-الفساد الاقتصادي والمالي:** إن البيئة الاقتصادية الجزائرية التي يسودها نوع من التعفن والفساد غير قادرة على احتضان المعيار الدولي المحاسبي نظرا لانتشار الفساد الاقتصاد وقلة الشفافية وفقدان الثقة من طرف كل المتعاملين سواءاً المحليين أو الأجانب خاصة المستثمرين أصحاب المؤسسات المتعددة الجنسية والتي أصبح لها دور كبير في تنمية اقتصادات الدول من خلال ما تمتلكه من مكانة اقتصادية دولية . لذا الاقتصاد الجزائري غير مؤهل لبناء سوق مالي بسبب الانتشار الواسع لمختلف أنواع الفساد في الجزائر (الرشوة، البيروقراطية، الاختلاس، تبييض الأموال...الخ).

**4- ضعف المؤسسات المالية والمصرفية:** يقر جميع الخبراء والاقتصاديين الجزائريين والأجانب أن البنوك الجزائرية تعاني من انحطاط كبير ولا ترقى إلى مستوى العالمية، ويقر الجميع أن الجزائر لا تمتلك بنوك بل تمتلك صناديق يتم إيداع فيها الأموال، وهذا بسبب ضعف المنتجات المالية الوطنية وعدم فاعلية البنوك في السوق المالي، وضعف الخدمات المقدمة من طرفها، مما أدى إلى فقدان الثقة من طرف المتعاملين سواءاً المحليين أو الأجانب. وباعتبار أن البنوك هي من الركائز الأساسية في السوق المالية فإن ضعفها يؤثر مباشرة على السوق المالي.

**5 -المعوقات السياسية:** من المعروف أن بورصة الجزائر افتتحت في ظروف سياسية غير مستقرة و هذا ما أسهم في عرقلة النشاط الفعلي لبورصة الأوراق المالية. بحكم أن المستثمر يبحث دائما على

bensaidamine.yolasite.com

عامل الأمان و المردودية بالدرجة الأولى ، و هذان العاملان لا يتحققان إلا في محيط يتميز بالاستقرار السياسي ، إذ عادة ما تنفر رؤوس الأموال من بلـــدان تســـودها الحـــروب، الانقلابـــات السياســـية و التغيرات المستمرة للسياسات و القوانين المتعامل بها[20].

**6- غياب الشفافية:** سواءا بالنسبة للمتعامل في القيم المتداولة أو بالنسبة لمصداقية المعلومات التي يجب أن تقدمها المؤسسات المقيدة في البورصة للجمهور، بحيث يجب أن تكون هذه المعلومات ذات طابع اقتصادي مالي، محاسبي... الخ وذلك بغرض معالجة الوضعية السابقة والحالية والمستقبلية للمؤسسة، و في حالة الجزائر لا نجد نظام معلومات يضمن الشفافية لمستعمليها، يضاف إليه صعوبة الحصول على هذه المعلومات التي تسمح للمتعاملين القيام بالعمليات التي يريدونها في الوقت المناسب دون الوقوع في خطر[21].

**7- على مستوى الاتصال المالي:** تختلف المعلومة المالية بين المعايير الدولية عن المخطط الوطني للمحاسبة من حيث توجهها نحو عدة مستعملين على رأسهم المستثمرين، و الزيادة في حجم المعلومات قيد الاتصال تمثل تكلفة للمؤسسات، غير انه بالمقابل يجب مقارنة هذه التكلفة مع علاوة الخطر الذي سيمنح من طرف المستثمرين للمؤسسة التي تقدم حساباتها باختلاف مع الطريقة السابقة، بالإضافة إلى ذلك فان اعتماد المعايير الدولية للمعلومة المالية يسمح للمؤسسات التي لم تطبقها بعد تهيئة بيئتها الداخلية والاستفادة من التجارب، كل هذه التغيرات من اجل هدف واحد وهو تحسين نوعية المعلومات المنشورة.

**8- على مستوى نظام المعلومات:** تغيير التطبيقات المحاسبية يقود الشركات للتفكير في تغيير أنظمة معلومات المحاسبية، للتمكن من امتلاك أنظمة معلوماتية بإمكانها من جهة تسيير مجموعة من المعطيات بطريقة منسقة و من جهة أخرى تجميع معلومات جد مطلوبة من المرجع المحاسبي الدولي، وفي الاتحاد الأوروبي بدأت تظهر هناك البرمجيات الأولى المطابقة للمعايير الدولية للمحاسبة و المعلومة المالية، هذه الأخيرة مساعدة بقدر كبير من الأهمية للمؤسسات، أين يكون القياس بقدر كبير من الضمان، لأنها تتوفر على مقدرة عالية للمرافقة في هذه الفترة من التحول نحو المعايير الدولية للمعلومة المالية[22].

**ثانياً – دور النظام المحاسبي المالي في حوكمة السوق المالي في الجزائر**

**1- تبني نظام المحاسبة المالية الجديد ودوره في تحقيق الحوكمة في السوق المالي**

من المعروف في الوقت الحالي أن القوة الاقتصادية في أي دولة تصـــنعها المؤسســـات العـــابرة للقارات و التي لها الدور الأساسي في تنمية الأسواق المالية من خلال ما تفرضه من وتيرة تؤثر علـــى صانعي القرار والمؤسسات المحلية.

وإذا أرادت الجزائر الرفع من وتيرة الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة وترقية الســـوق المالية المحلية يجب عليها أولا استقطاب المستثمر الأجنبي من أجل خلق حركة اقتصادية جديدة تجبـــر

bensaidamine.yolasite.com

الاقتصاد الوطني على التجديد، لذا على الجزائر في المقابل تهيئة المناخ المناسب للمستثمر الأجنبي من أجل النهوض بالسوق المالي، من هذا المنطلق تحاول الجزائر تبني نظام مالي جديد يسهل عمل المستثمر الأجنبي ويساعد على بناء سوق مالي يمتاز بالشفافية .

ويمكن حصر أسباب توجه الجزائر إلى هذا النظام الجديد والتي تساعد على تحقيق الحوكمة والمساهمة في بناء سوق مالي قوي وشفاف في ما يلي:

- محاولة ترقية السوق المالي من خلال توفير معلومات ذات مصداقية وقوائم تمتاز بالشفافية والوضوح باعتبار أن القوائم المالية من المدخلات الأساسية في عملية تحليل الوضعيات المالية لمختلف المؤسسات الاقتصادية.
- تقريب ممارساتنا المحاسبية بالممارسات العالمية مما يسمح لنا بالعمل على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملاءمة مع الاقتصاد المعاصر.
- التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية مما يحقق الشفافية في تقديم المعلومات، التي تعتبر من المدخلات الأساسية للمستثمرين من أجل اتخاذ قرارات الاستثمار في الأسواق المالية.
- الإعلان أكثر وضوحاً عن المبادئ والقواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات، تقيمها وإعداد القوائم المالية، الأمر الذي سيسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد، وتسهيل مراجعة الحسابات وبالتالي تقديم معلومات مالية ومحاسبية دقيقة تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية مما يسهل في تحقيق الشفافية في السوق المالية.

كما أخذ النظام المحاسبي الجديد على عاتقه احتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية الأمر الذي يسمح لهم بالحصول على معلومات مالية منسجمة ومقروءة تخص المؤسسات وتمكنهم من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات.

- تلافي بعض النقائص والثغرات التي خلفها النظام القديم(المخطط الوطني المحاسبة) الذي يتلاءم والاقتصاد الاشتراكي لا اقتصاد الحديث الذي تلعب فيه البورصة الدور الفعال.
- محاولة جلب المستثمر الأجنبي من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لوقايته من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية سواءا من حيث الإجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية مما يسهل، أولاً قراءة المعطيات المالية للمؤسسات الاقتصادية الوطنية و ثانيا ضمان عدم تغير واختلاف القواعد المحاسبية والمالية المعمول بها في الجزائر مع القواعد المعمول بها في بلده الأم.
- ضمان الحصول على معلومات مالية ومحاسبية صحيحة تمكن من التقييم الصحيح للأسهم والسندات المتداولة في السوق المالي[23].

بالإضافة إلى ما سبق فإن تغير طرق المعالجة المحاسبية، و يؤدي إلى التنوع المحاسبي بين الدول مما ينجر عنه مشاكل عدة نذكر منها ما يلي:

bensaidamine.yolasite.com

– يتعلق المشكل الأول عند إعداد القوائم المالية الموحدة التي تعدها المؤسسة الأم التي لها عدة فروع ومؤسسات تابعة لها في دول أجنبية، حيث أن كل فرع يطبق القواعد المحاسبية التي تفرضها الدولة الموجود فيها، وعلى المؤسسة الأم تحويل القوائم المالية لفروعها إلى قوائم وتقارير معدة حسب المعايير والمبادئ المحاسبية المعتمدة في البلد الأصلي للمؤسسة الأم، وهذا الأمر طبعا يخلق نوع من الصعوبة لدى المستثمر في تقييم الأوراق المالية نضرا لتعدد القواعد والإجراءات المحاسبية.

– غياب مجال للمقارنة للمعلومة المالية بين مختلف المؤسسات في العالم مما يؤدي إلى عدم التجانس في المعلومات الموجهة إلى المستعملين مما يسبب ضعف جودة و نوعية المعلومات وهذا بالطبع له أثر مباشر على السوق المالي الذي يعتمد بشكل كلي على المعلومات المحاسبية والمالية التي تقدمها له مختلف الأنظمة المحاسبية، و من المعلوم أن أي قرار استثمار يعتمد على مجموعة من الخيرات التي يتم المقارنة بينها ؛ فعند صعوبة عملية المقارنة بسبب اختلاف الطرق والمعايير المحاسبية يرتفع معدل المخاطرة، لذا فإن استعمال معيار محاسبي دولي يسهل من عملية المقارنة بين مختلف القوائم والدفاتر المالية للمؤسسات الاقتصادية وبالتالي تسهيل عملية اتخاذ قرار الاستثمار في البورصة .

– المشكل الثالث يكون خاص بأسواق رؤوس الأموال الأجنبية، فبعض المؤسسات تتوجه إلى الأسواق الخارجية للاستثمار في البورصات، وهذا يتطلب إعداد مجموعة من التقارير و القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية المطبقة في الدول التي يتم الاستثمار فيها، و هذا يعتبر في غالب الأحيان مكلف خاصة عند الدخول إلى أسواق وبورصات متطورة بسبب الاختلاف وعدم التجانس بين التطبيقات المحاسبية بين الدول، نذكر هنا حالة المؤسسة الألمانية "ايلمر بانز" (Daimler-Benz) الذي يوضح بالكامل التعقيد والاختلاف الجوهري بين الأنظمة المحاسبية الموجودة في العالم. ففي سبتمبر 1993، حققت هذه الشركة ربحا قدر بـ 168 مليون مارك حسب المحاسبة الألمانية، وأرادت بعدها الدخول إلى بورصة نيويورك وكانت النتيجة حسب المرجع المحاسبي الأمريكي هو خسارة بـ 949 مليون مارك، وهذا ما يطرح التساؤل حول نتيجة هذه المؤسسة هو هل حققت ربحا أم خسارة ؟[24]

**2– امتيازات تطبيق نظام المحاسبية المالية كأداة للحوكمة في السوق المالي:** يسوق هذا النظام المالي الجديد مجموعة من الامتيازات للاقتصاد الجزائري يمكن سردها في ما يلي:

– يقترح حلول تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات أو المعاملات التي يعالجها المخطط الوطني المحاسبي هذا المخطط الذي يتفق الجميع على أنه يتوافق الاقتصاد الاشتراكي ولا يتوافق مع الاقتصاد الحديث.

– يقدم شفافية وثقة أكثر في الحسابات والمعلومات المالية والمحاسبية التي يسوقها، الأمر الذي من شأنه التقوية من مصداقية المؤسسة وإعطاء صور صادقة لها بين المستثمرين.

– يسمح بتحقيق أحسن توافق من حيث زمان ومكان الحالات المالية مما يسهل العمل في السوق المالي.

bensaidamine.yolasite.com

- يمثل فرصة للمؤسسات من أجل تحسين تنظيمها الداخلي وجودة اتصالاتها مع الأطراف المعنيين بالمعلومات المالية وعلى رأسهم المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين.
- يشجع الاستثمار من حيث أنه يضمن مقروئية أفضل للحسابات من طرف المحللين الماليين والمستثمرين.
- يحسن المحفظة المالية للبنوك التي تعتبر من الركائز الأساسية للسوق المالية، من خلال إنتاج المؤسسات لحالات مالية أكثر شفافية.
- يسهل رقابة الحسابات التي تستند من الآن فصاعداً على مفاهيم وقواعد محددة بوضوح الأمر الذي يسمح بإعطاء صور صادقة للمؤسسات في السوق المالية.
- يفرض على المؤسسات تطبيق معايير محاسبية دولية معترف بها، تستوجب شفافية للحسابات، هذه الشفافية التي تعتبر تدبيرا أمنياً مالياً يشارك في استرجاع الثقة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال ضمان الثقة في مختلف الحسابات والتقارير المالية والمحاسبية.
- التمكين من الدخول إلى أسواق المال (البورصات) العالمية والعربية بسبب ضمان النظام المحاسبي الجديد تقديم معلومات محاسبية ومالية صادقة.
- تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفق المعايير الدولية، الأمر الذي يرفع من كفاءة أداء الإدارة بالوصول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات خاصة للمستثمرين في السوق المالي.
- إن تأسيس معايير محاسبية دولية تلقى قبولا عاما على المستوى الدولي يؤدي إلى تأهيل محاسبين قادرين على العمل قي الأسواق المالية العربية وحتى الدولية.
- توافر معايير دولية يسمح بإعداد قوائم مالية موحدة للشركات المتعددة الجنسيات، مما يشجع على انفتاح أسواق المال الوطنية وزيادة الاستثمارات المالية والإنتاجية عربيا ودوليا.
- ضمان التقييم الجيد والصحيح للأسهم والسندات .

**3- متطلبات تفعيل النظام المحاسبي الموحد في تحقيق الحوكمة المحاسبية لتطوير السوق المالية في الجزائر:**

1- ضرورة وضع هذا النظام تحت الاختبار من خلال مرحلة انتقالية يتم فيها الاستعداد لتبني هذا النظام والتعرف على مختلف معالمه ومحاولة تكييف مختلف قوانين البورصة معه.
2- التوضيح الجيد لمعالم هذا النظام من خلال منتديات وملتقيات وتوعية مختلف الشرائح المعنية بأهميته في دعم مسير السوق المالي الجزائري.
3- تحديد مختلف القوانين والإجراءات التي تتعلق بهذا القانون وصلاحية وتنظيمات مختلف الهيئات المتعاملة معه لاسيما مصلحة الجباية.

bensaidamine.yolasite.com

4- ضرورة دراسة واقع المؤسسات الجزائرية وتأهيل مختلف الأنظمة التسيرية وغير التسيرية المرتبطة بهذا النظام.

5- تكوين و رسكلت إطارات و المختصين والأكاديميين وتأهيلهم لهذا النظام المحاسبي الجديد.

6- تجديد البرامج البيداغوجية الخاصة بالمحاسبة ومختلف الكتابات والكتب التي من شأنها المساعدة في تكوين إطارات وكوادر تتقن هذا النظام الجديد.

7- تخصيص الأظرفة المالية المناسبة لتغطية تكاليف النظام الجديد.

8- تطوير والاعتماد على نظام فعال لانتقال المعلومات والذي يسمح بانتقال المعلومات بسرعة وتخزينها بالكيفية التي تمكن طالبيها من الحصول عليها في الأوقات المناسبة والتمكن من تجديدها بالطريق التي تتلاءم مع هذا النظام المحاسبي الجديد[25].

9- مد جسر التعاون بين المؤسسة والجامعة لأنه من شأن الجامعيين والمتربصين أن يساهموا بشكل كبير في إثراء البحث العلمي والمساهمة في بناء المؤسسات وعدم استخدام سياسة الانطواء والانعزال على المحيط الخارجي واعتبار المتربصين على أنهم دخلاء على المؤسسة[26].

10- ضرورة تبني المؤسسات الجزائرية فكر وثقافة أنظمة المعلومات ومحاولة بناء نظام معلومات محاسبي متكامل يساعد المؤسسات على التحكم في مختلف نشاطاتها و يعمل على أن تكون تنافسية على المستوى الدولي خاصة في ظل الانضمام إلى المنظمة العاملة للتجارة.

11-ضرورة تبني التكنولوجيات الجديدة والتقنيات الحديثة التي من شأنها تفعيل أنظمة المعلومات وبالخصوص نظام المعلومات المحاسبي الجديد .

12- تكثيف التوعية بأهمية المعلومات المحاسبية وأثرها على سوق الأسهم وخصوصاً على صغار المستثمرين.

13- ضرورة قيام الشركات بنشر مجموعة موحدة من النسب المحاسبية مع التقارير الربع سنوية والسنوية حتى يتمكن المستثمر من تقييم أداء هذه الشركات قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع في الأسهم،

14- سرعة تفعيل شركات الوساطة المالية في الجزائر، والتي تهدف إلى تقديم خدمة للمستثمرين وخصوصاً صغار المستثمرين سوق في الأسهم.

15- يجب على الهيئة المختص في المحاسبة أن تلزم مراجعي الحسابات بضرورة التأكد من قيام الشركات بالإفصاح ونشر المعلومات المحاسبية المتعلقة بالنسب والمؤشرات التجارية والتي أثبتت الدراسة الفائدة منها للمستثمرين.

16- يجب على الدولة دعم عمليات البحث و التطوير و تحفيز المؤسسات على تبني مثل هذه المشاريع لأن معظم المؤسسات الجزائرية تركز في عمليات بحثها على جانب المنتج وتهمل البحوث المتعلقة بأنظمة التسيير وتكنولوجيا المعلومات[27].

bensaidamine.yolasite.com

17- **تطوير مناهج وطرق تعليم المواضيع المالية الاستثمارية في الجامعات الجزائرية[28]:** تعتبر هذه المهمة من أولية الأولويات لأن الجامعة هي مصنع الكفاءات البشرية ، ولأن نوعية وكفاءة وإنتاجية الخريجين تعتمد على نوعية الأساتذة والمناهج وطرق التدريس والنظام الجامعي. لذلك فإنه مطلوب من الهيئة أن تضغط من خلال التعاون مع الجامعات لتطوير أساتذة ومناهج التعليم والتدريب في مواضيع الاقتصاد والمحاسبة والتمويل والاستثمار والمصارف والأسواق المالية والتمويل الدولي وإدارة حقائب الاستثمار والمشتقات المالية ... الخ. مع قيام حث الهيئات المعنية على تنظيم دوري لامتحانات مهنية، وتنظيم أيام دراسية وتظاهرات ومؤتمرات.

18- فتح مهنة المحاسبة على المنافسة مع الممتهنين الأجانب خاصة مع المكاتب الكبرى للاستشارة والتدقيق والسماح لهذه المكاتب بالتأشير والمصادقة على الحسابات، باعتبار أن العولمة وتحرير المهنة سيلحق في المستقبل، وكذلك وضع الاستراتيجيات الواجب إتباعها من اجل وضع مهنة المحاسبة للتكيف مع البيئة الاقتصادية العالمية، من اجل الوصول إلى الهدف المتمثل في ضمان أن المحاسبين الجزائريين بإمكانهم تعظيم تنافسية مؤسساتنا على السوق الدولية.

19- الانخراط في برنامج IFAC[29] للاتحاد الدولي للمحاسبين، وتشجيع ظهور تعاون بين المهنيين الجزائريين والدوليين، والتسجيل في العلامة الدولية للإثبات (WEB TRUST) للمواقع التجارية، حيث إن العولمة وتحرير أسواق رأس المال لهما دلالات ضمنية للمحاسبين والمدققين، ولا يجب فقط أن يكونوا مجهزين للعمل في هذه الأسواق ولكن يجب عليهم أيضا ضمان عملهم بكفاءة، كما تتطلب العولمة أن يكون مؤهل محاسبي واحد أو أكثر قابل للنقل عبر الحدود الوطنية.[30]

20- **تعزيز الشفافية والإفصاح:** من خلال العمل على زيادة درجة الإفصاح وتعديل متطلباته بما يتلاءم مع المعايير الدولية وذلك بهدف تعزيز الدور الرقابي للسوق من جانب وتوفير تكافؤ الفرص للمتعاملين في السوق من جانب آخر . فمن جانب السوق ، يتعين توسيع نطاق المعلومات والبيانات التي يتوجب على لجنة تنظيم البورصة الإفصاح عنها سواءا تلك المعلومات المتعلقة بأسماء الجهات المصدرة للأوراق المالية وأسماء أعضاء السوق بالإضافة إلى البيانات الدورية المتضمنة لحركة التداول والمؤشرات المالية الرئيسية . وفي هذا الجانب، على شركة إدارة بورصة إصدار نشرات يومية وأسبوعية وشهرية وسنوية تتضمن معلومات عامة عن السوق وقرارات مجلس الإدارة ومعلومات عن أحجام التداول ومؤشرات الأسعار. مع إبرام اتفاقيات مع شركات عالمية لنشر المعلومات الخاصة بالتداول بصورة آنية.

و لتعزيز الشفافية والإفصاح يجب :

– إلزام الشركات بنشر تقارير مالية سنوية (ميزانية ، حساب أرباح وخسائر ، تقرير تدفق نقدي، ....،الخ) مدققة، وميزانية وحساب أرباح وخسائر ربعيه (غير مدققة بالضرورة) في فترة لا تتجاوز

bensaidamine.yolasite.com

10 أيام أو شهر[31] عن انتهاء الفترة، وأن تبين التقارير المالية بوضوح السياسات المحاسبية التي تستعملها الشركة.

– أن تكون التقارير المالية المنشورة لسنتين: السنة الحالية وسنة سابقة للمقارنة.

– التأكيد على إتباع تبويب محاسبي صحيح في طريقة تقديم التقارير المالية (العناوين الرئيسية والفرعية ، تسلسل وترتيب عرض العناصر ، المجاميع الفرعية والكلية،...الخ) لجعل التقارير المالية سهلة القراءة ، مفهومة ، غير مضللة ، وقابلة للتحليل المالي .

– التأكد من وجود إفصاح مالي كافي في التقارير السنوية وفي التقارير المالية الربعية خاصة فيما يتعلق بالأرباح الحقيقية الإجمالية وبالسهم ومعدلات نموها لتلبية متطلبات المستثمرين في سوق الأوراق المالية والتمكن من عمل تحليل مالي ذو معنى . إن ما نراه الآن من إفصاح عن المعلومات وطرق تبويب في التقارير المالية لكبرى الشركات لا يبعث على الارتياح أبدا ، لا يمكن المحللين من تحديد المركز المالي للشركة، وبالتالي لا يوحي بالكثير من الثقة للمستثمرين الحائزين على وعي استثماري .

– التوصل مع وزارة المالية إلى حل مناسب للتضارب ما بين رغبة إدارة شركة مساهمة في التهرب من ضريبة الدخل وبين ضرورة الإفصاح عن الأرباح الحقيقية لتلبية متطلبات الإفصاح الرسمية وتوفير العوامل الجوهرية لتحليل وتقييم سعر السهم في البورصة. فمن المعروف أن أداء الربح الفعلي بالسهم ربعيا مقارنة مع هو متوقع من قبل المحللين الماليين في السوق يعتبر من أهم عوامل تحديد سعر السهم في السوق . فالمفاجآت السارة في الأرباح بالسهم ونموها ترفع سعر السهم في السوق والمفاجآت غير سارة تخفض سعر السهم في السوق.

**21- تنظيم وتطوير مهنة تدقيق الحسابات:** من خلال العمل على تطوير مهنة تدقيق الحسابات بإصدار معايير مراجعة حسابات تتفق ومعايير المراجعة الدولية (IAS)[(*)]، رفع وتحديث الكفاءات والمعلومات المهنية للعاملين في تدقيق الحسابات من خلال التدريب المستمر، تشجيع خريجي المحاسبة على التقدم إلى فحوص الشهادات المهنية الدولية في التدقيق المحاسبي والحصول على شهادات CPA, CA، وتقديم دورات تدريبية لتحضير الطلاب لامتحانات هذه الشهادات، التعاون مع الجامعات لتطوير خطط ومناهج وطرق تدريس تدقيق الحسابات، وإعادة النظر في دور وزارة المالية بالإشراف على الشركات المساهمة وعلى مهنتي المحاسبة وتدقيق الحسابات. وقد يكون من المفيد النظر في أمر الفصل ما بين النشاطات الاستشارية ونشاطات تدقيق الحسابات لشركات المحاسبة لتجنب تضارب المصالح الذي قد يتجلى بالتساهل في معايير التدقيق المحاسبي لصالح الحصول على عقود استشارية من العملاء. تجدر الإشارة هنا إلى أن هيئة الأوراق والأسواق المالية الأميركية(SEC) [(**)] تتجه منذ زمن قصير نحو إلزام شركات المحاسبة الخمسة الكبرى بفصل هذين النشاطين للحفاظ على الحياد والموضوعية والاستقلالية التي يجب توفرها في شركة تدقيق الحسابات. لكن شركات المحاسبة كانت تقاوم ذلك

bensaidamine.yolasite.com

دوما . وقد عزز الانهيار المفاجئ والسريع لشركة الطاقة الأميركية الكبرى اتجاه فصل النشاط المحاسبي عن النشاط الاستشاري .

**22- تطوير صناعة التحليل المالي والاستثماري:** من خلال العمل على تشجيع تأسيس وتطوير بيوت خبرة تعمل في صناعة التحليل المالي والاستثماري وتقييم نوعية الأوراق المالية التي تصدرها الشركات.

**الخاتمة:**

إن الحديث عن نظام البورصة والحوكمة المحاسبية والعلاقة بينها في اقتصاد مثل الاقتصاد الجزائر لهو أمر مضحك، لأن أي نظام لا يمكن أن يشتغل في معزل عن الأنظمة الاقتصادية والمالية المكونة للاقتصاد الوطني، فلا يمكن بناء بورصة أو تبني نظام محاسبي جديد يمكن من تحقيق الحوكمة، مع تجاهل الأنظمة الأخرى، فكيف نتحدث عن السوق المالي و التجديد المحاسبي من أجل تحقيق الشفافية، ونحن لا نملك بنوك ومؤسسات مالية جيدة، ولا منظومة مؤسساتية اقتصادية مؤهلة ...الخ ضف إلى ذالك مختلف أنواع الفساد المالي والاقتصادي الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري، وعزوف المستثمر الأجنبي على الاستثمار في الجزائر خاصة في القطاعات الإستراتجية.

لذا يجب على الجزائر من أجل تأسيس أسس نظام المحاسبة المالية الجديد يحقق الشفافية والمصداقية، العمل على تحقيق أربع أمور أساسية هي:

- القيام بإصلاحات اقتصادية حقيقة شاملة تمس مختلف القطاعات، خاصة قطاع المؤسسات الاقتصادية والقطاع المالي.
- القضاء على مختلف أنواع وأشكال الفساد الاقتصادي والمالي الذي ينخر جسد الاقتصاد الجزائري.
- تذليل كل الصعوبات وتقديم كل الإغراءات التي من شأنها جلب المستثمر الأجنبي الذي أصبحنا بحاجة ماسة إليه في مختلف القطاعات خاصة المالية.
- إعادة النظر في سياسات التمويل باعتبار أن مشكل الجزائر ليس مشكل توفر الأموال وإنما المشكل في سياسة التمويل وضعف الرقابة عليها.

bensaidamine.yolasite.com

## الهوامش والمراجع

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 47، القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، يتضمن النظام المحاسبي المالي ، المادة 3.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 47، مرجع سبق ذكره ،المادة 6.

3 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 47، مرجع سبق ذكره ،المادة 7.

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 47، مرجع سبق ذكره ،المادة 8

[5] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 47، مرجع سبق ذكره ،المادة 9

[6] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 19 25 مارس 2009.

[7] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 47، مرجع سبق ذكره ،المادة 42.

[8] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 47، مرجع سبق ذكره ،المادة 2

[9] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 47، مرجع سبق ذكره ،المادة 4 .

[10] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 47، مرجع سبق ذكره ،المادة 5

[11] طلال أبو غزالة، معايير المصادقة المحاسبية للأسواق العالمية، لندن،2001، ص 8

[12] ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر، 2007.ص: 16.

[13] ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر، 2007، ص:24.

[14] = CapsTaff , J ., Accounting Information and Investment Risk perception in The U. K. , Journal of International Financial Management and Accounting , Summer ,1991,PP.189-200

.

[15] سليمان محمد مصطفي ، القياس المحاسبي للعلاقة بين أسعار الأسهم ومؤشرات الأداء الاقتصادي في ضوء محددات النظرية الايجابية- دراسة تطبيقية ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببنها، جامعة الزقازيق ، السنة العاشرة ،العدد الأول، 2000م ،ص301.

[16] = Barth, M. E., Fair Value Accounting Evidence From Investment Securities and Market Valuation of Bank , The Accounting Review,January,1994,PP.5-61

[17] جلال الصياد، مصطفي جلال الصياد ،المعاينة الإحصائية، القاهرة: مكتبة عين شمس ، بدون تاريخ ، ص: 108

[18] انعكاسات جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات على سوق الأوراق المالية: رابط الكتروني:
www.kku.edu.sa/conferences/ssefp/researches/الثالث20%المبحث/...د.doc

[19] http://www.jps-dir.com/forum/new_reply_form.asp?TID=4665&PN=2&TR=12

[20] نورين بومدين، أساليب تفعيل بورصة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية ونقود، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، دفعة 2007-2008 ، ص: 119.

[21] نورين بومدين، أساليب تفعيل بورصة الجزائر، مرجع سبق ذكره ، ص: 119.

[22] بكيحل عبد القادر، أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة و المعلومة المالية في الجزائر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية و محاسبة، جامعة الشلف، 2008 -2009، ص 99

[23] ثناء القباني، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 150.

[24] Ahmed MANSOUR, Gaap 2001, Interview Paru Dans L'économiste Maghrébin, n°303 du 19/12/2001 au 02/01/2002, pp: 46-47

[25] فورين حاج قويدر، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في مراقبة التسيير، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الشلف، 2007، ص: 218 .

[26] فورين حاج قويدر، مرجع سبق ذكره، ص:218.

[27] فورين حاج قويدر، مرجع سبق ذكره، ص: 219.

[28] وثيقة من إعداد الأستاذ الشريف ريحان بعنوان، النظام المحاسبي و تطوير أسواق الرأسمال في الجزائر، أستاذ بجامعة عنابة / الجمهورية الجزائرية، ص:15

[29] IFAC: International Federation of Accountants

[30] طلال أبو غزالة، معايير المصادقة المحاسبية للأسواق العالمية، لندن، 2001، ص: 08.

[31] وثيقة من إعداد الأستاذ الشريف ريحان بعنوان، النظام المحاسبي و تطوير أسواق الرأسمال في الجزائر، مرجع سبق ذكره ، ص:15

(*) International Auditing Standards

(**) Securities and Exchange Commission

bensaidamine.yolasite.com